مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا نيباد (NEPAD)

الدكتور عز الدين عبد السلام العالم
جامعة المرقب / الخمس- ليبيا

مقدمة:

إن الغاية من موضوع البحث، هي محاولة التعريف بالمبادرة ومبادئها وأهدافها ومحتواها النظري، وتحليل تجربتها، وعرض موقف المجتمع الأفريقي منها ومراجعته لاسيما، في نطاق شمال أفريقيا، في إطار قراءه سيو تاريخية عامة.

وتسعى الورقة بداية إلى طرح التساؤلات التالية: ما هي أهمية مبادرة النيباد في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما هي الأسباب التي تدفع الدول الأفريقية بصفة عامة ودول الشمال الأفريقي، بخاصة إلي الاهتمام بها وتفعيلها؟ وما هي الانتقادات التي تعرضت لها؟ وهل تكشف القراءة الموضوعية للنيباد عن جوانبها الايجابية؟ وما هو موقع النيباد في السياسة الخارجية العربية والليبية ؟وتأسيساً علي ما سبق، سينتظم البحث في المحاور الرئيسة الآتية:

اولا –النشاة: صاحب التحولات الجديدة في النظام العالمي الموسوم بالعولمة Globalization تغيرات هيكلية جديدة في النظم الإقليمية الفرعية، وفي أنماط تفاعلاتها، استجابة للمتغيرات التي أحدثها النظام العالمي الجديد نفسه، وعلى الصعيد الأفريقي، شهدت القارة تصعيداً لحركة الإقليمية الجديدة New Regionalism Movement [1] كمدخل لإعادة بنائها في مرحلة العولمة في شكل محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية جديدة متعددة الأغراض، أو تطوير القديم الساكن منها ذي الطابع السياسي ليصبح متوافقا مع النظم الاقتصادية العالمية، وهو ما يعني أحياء لحركة الوحدة الأفريقية في أشكال تنظيمية جديدة، وفي هذا السياق برزت تجمعات جهوية عديدة، مثل [2] الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (**الأيكواس**)[1] والسوق المشتركة لشرق

وجنوب أفريقيا (**الكوميسا**)[2] وجماعة التنمية لدول الجنوب الأفـريقي (**السـادك**) [3] والهـيئة الحكومية للتنمية (**ايجاد**)[4]. والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (**إيكاس**)[5] ، وتجمع دول الساحل والصحراء (**س، ص**) ، وأخيراً، مبادرة الشركة الجديدة لتنمية أفريقيا (**نيباد**) وينتظر أن تكون هذه التجمعات هي الأداة الرئيسية لدفع عجلة إستراتيجية التنافد بين البلدان الأفريقية، وإرساء الإطار اللازم للتكامل على المستوي القاري متجاوزة فوارق اللغة والتاريخ والانتماءات والمؤسسات القائمة. وقد فسر المراقبون الدوليون والمنظرون للتنمية ظهور هذه الموجه من التجمعات الإقليمية الأفريقية الجديدة بعدة أسباب، لعل أهمها: امتلاك أفريقيا لمقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة تدفعها لتحقيق مطلب التكامل الإقليمي، ومعاناة أغلب الدول الأفريقية من تداعيات العولمة، فمعظمها يعجز عن اتخاذ قرار تنويع موارده وتوزيعها، والنفاذ إلى الأسواق العالمية بسبب سيطرة الشركات متعددة الجنسيات Maltinational Corporations[1] على اقتصادياتها لاسيما، أثر تراجع دور الدولة كنتيجة لمحاولات الدول الأفريقية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى خصخصة القطاع العام privatization of public sector، إضافة إلى رغبة الدول الإفريقية في تحقيق مكاسب اقتصادية من انضمامها إلي هذه التجمعات، من مثل: [2] السعي إلى توسيع الأسواق وتحسين الإنتاج وتنويعه، وانتشار ونقل المعرفة التقنية، وحرية التنقل للأفراد ورؤوس الأموال، ودعم الاستثمار الخارجي، وتحسين موازين المدفوعات، وزيادة حجم المبادلات التجارية. ، وتوسيع قاعدة الصادرات، وتقليل الاعتماد علي الدول الكبرى والصناعية وتقوية الاعتماد المتبادل Interdependence مع بعضها البعض.

وعلى الرغم من أهمية هذه التجمعات الأفريقية وتعددها، فإنها شهدت تعثرا في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، ولم ينعكس ظهورها ايجابياً على اقتصاديات الدول الأفريقية، وذلك قياساً على ما تضمنته مواثيقها الأصلية والمعدلة من

مخططات وتصورات نظرية، ولعل ذلك يرجع إلى عدة عقبات كان في مقدمتها [3]:
اعتماد اقتصاديات الدول الأفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية، وهو ما جعلها تتردد كثيراً في قبولها إلغاء هذه التعريفة بين الدول المنتظمة في ذات الاتحاد الجمركي الإقليمي، إضافة إلى التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أغلبية دول التجمعات الأفريقية، وهو ما أدى إلى سيطرة دول قوية على بعض تلك الاتحادات، ويلاحظ في كثير من الحالات تعددية الانتماءات الإقليمية، وهو الأمر الذي أدى إلى التعارض في الأهداف، وتعدد الو لاءات، فهناك دول تشارك في ثلاث تجمعات في نفس الوقت، وهو ما أثر في التزاماتها اتجاه تلك التجمعات، كل هذا إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقات السياسية البينية بين الدول الأعضاء، ومدى الدعم الذي يقدمه المجتمع المدني والدولي لتلك التنظيمات.

ومن هنا جاءت الحاجة إلي ظهور منظمة جديدة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة الإفريقية فكانت مبادرة نيباد نتيجة لسعى جاد من جانب بعض الزعماء الأفارقة. للعمل على صياغة هذه المبادرة الجديدة في صورتها الأصلية التي أقرها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في لوساكا بزامبيا في يوليو 2001 تحت اسم المبادرة الإفريقية الجديدةNew African Initiative دمجاً لمبادرتين شارك في صياغتهما أربعة من القادة الأفارقة على نحو مستقل في السنة الأخيرة من القرن العشرين المنصرم، وظهرت إلى الوجود في مستهل الألفية الجديدة سنة 2001، وقد أعد المبادرة الأولى الرئيس تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا تحت اسم برنامج الألفية لإنعاش أفريقيا ماب (M A P) The Millennium partnership for Africa's Recovery وذلك بلإشتراك مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة، والنيجيري أبو سانجو، أما المبادرة الثانية فجاءت باسم خطة أوميجا Omega Plan، وقد أعدها على نحو مستقل الرئيس السنغالي عبد الله واد [1].

ثم وقع دمج الوثيقتين السابقتين مع الوثيقة الثالثة المسماة التعاقد العالمي الجديد مع أفريقيا New Global Compact with Africa بناء على قرار من قمة المنظمة الاستثنائية في سرت مارس 2001، وأخيراً توجت هذه الخطوة باعلان المبادرة الأفريقية الجديدة. New African Initiative: Merger of The Millennium partnership for African Recovery and The Omega Plan [N A I] [2] وخلال الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للمبادرة في أبوجا أكتوبر 2001 تم الإعلان عن الصيغة النهائية للمبادرة وتغير اسمها إلى المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا نيباد: New partnership For Africa's Developoment | NEPAD | [3].

وبهذا يلاحظ أن هذه المبادرة الجديدة هي مبادرة أفريقية، نابعة من أرض القارة نفسها، وبذلك فهي أفريقية المحتوى، والمضمون، خلافاً لمبادرات التنمية السابقة القائمة في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي التي كانت في معظمها وافدة على القارة من خارجها، سواء في محتواها الفكري، أو في أطرها المؤسسية، وهو الأمر الذي أفضى في النهاية إلى عجزها عن تحقيق الطموحات المرجوة منها، لكن هذا القول في الحقيقة لا يمكن أن يؤخذ على علاته، فهناك بعض التشابه بين مؤسسات النيباد ومؤسسات التجمعات الجهوية الأخرى.

ثانياً - مضمون نيباد وهياكلها وبرامجها: تميزت نيباد بوضوح إطارها الفكري وبحرصها على إقامة آليات واضحة للعمل على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، وهو ما يوضحه العرض التالي:

1) **المضمون:** تنقسم وثقة نيباد إلى ثمانية فصول، تغطي أربعة جوانب رئيسية، ويبسط أولها الرؤية المشتركة للقادة الأفارقة أصحاب المبادرة، أما ثانيها، فيفصل برنامج العمل بها، بينما يطرح الثالث فكرة المشاركة العالمية الجديدة، كما تدعو إليها المبادرة، ويحمل الجانب الرابع والأخير بعض التصورات بشأن تنفيذ المبادرة.

وعلى مستوى الأهداف، فهي تشكل مضمون ما يحتويه الفصل الخامس من وثيقة نيباد الأساسية، ويوجه إستراتيجيتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا القرن

الحادي والعشرين، ويبدأ الفصل بتحديد أهداف الخطة، ونتائجها المتوقعة، مبينا أن تحقيق هذه الأهداف هو رهن بتحقيق عددٍ من الشريط، ويعرفها بأنها شروط التنمية المستدامة ويقسم الفصل الأهداف زمنيا إلى مرحلتين: [1] أهداف وغايات طويلة الأجل: وتتمثل في القضاء على الفقر، ووضع الدول الأفريقية على معراج النمو والتنمية المستدامة. وأهداف وغايات محدودة بإطار زمني: وتشمل تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالى للدول الأفريقية بمعدل 7 % سنوياً لمدة 15 خمس عشرة سنة. وتطرح نيباد عدداً من المبادرات الفرعية التي يتعين على القادة الأفارقة العمل على تنفيذها في بلدانهم، وفي القارة، وهي شروط تحقيق التنمية المستدامة وتقترح الوثيقة إجراءات محددة في كل إطار من هذه المبادرات[2] :

1 – **مبادرة السلام والأمن:** وتتعلق بمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، وتعزيز الامن، وتقترح في هذا الشأن، إقامة منتدى الرؤساء الأفارقة. وتتكون مبادرة السلام والأمن من ثلاثة عناصر هي: تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن، وبناء قدرة المؤسسات الأفريقية للإنذار المبكر، علاوة على دعم مقدرة المؤسسات الأفريقية على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وإضفاء الصفة المؤسسية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة.

2 – **مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الرشيد:** وبمقتضاها تتعهد أفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية، والالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة لوضع أسس ومعايير وآليات لتقييم أداء الدول الأعضاء في هذا الجانب. وتتكون المبادرة من العناصر التالية: التزام البلدان المشاركة بتعزيز عمليات الحكم الأساسي وممارساته، وتشجيع الحكم الرشيد، وإضفاء الصيغة المؤسسية على تلك الالتزامات، وتستهدف المبادرة التركيز على الإصلاحات المؤسسية الموالية: الخدمات الإدارية والمدنية، وتعزيز الإشراف البرلماني، وتعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة، وإقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس، والقيام بإصلاحات قضائية.

3 – **مبادرة الحكم الجيد للاقتصاد ولمشروعات الأعمال:** وتتضمن الإسراع بتشكيل لجنة يناط بها تقييم الأوضاع الراهنة في الدول الأعضاء.

4 – **الاهتمام بالبيئة الأساسية والتكامل الاقتصادي وتشمل:** تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والطاقة والنقل، والمياه والصرف وهي مشروعات أساسية بالنسبة للتنمية المتكاملة في أفريقيا.

5 – **مبادرة تعبئة الموارد وتتضمن محورين:** مبادرة تدفقات رأس المال، ومبادرة النفاذ إلي الأسواق. وتهدف الشراكة الجديدة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للقارة ليصل إلى64 مليار دولار سنوياً، وتهيئة مناخ الاستثمار في أفريقيا، ثم أولت المبادرة أهمية خاصة لتنمية الصادرات الأفريقية للأسواق العالمية، وترى المبادرة أن السبيل للنهوض بالصادرات الأفريقية، يكمن في تحسين الإجراءات الجمركية، حتى يمكن المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، كما أن تنويع الإنتاج يعد أحد الوسائل المهمة للولوج إلى الأسواق الخارجية.

6 – **مبادرة المشاركة العالمية:** وتضمن الدعوة إلى إقامة شركاء جدد للتنمية في أفريقيا، مع الدول الصناعية وغيرها من المنظمات العالمية.

2) **الهياكل (البنية التركيبية)** : تتكون الهيكلية التنفيذية لنيباد وفقاً لما نصت عليه وثيقتها الأساسية من ثلاث مؤسسات، وهي[1] :

أ – **لجنة التنفيذ Mentation Commitee:** وتتكون من رؤساء 15 دولة أفريقية من بينها الدول الخمس المؤسسة، وهي جنوب أفريقيا، الجزائر، نيجيريا، السنغال، ومصر، وعشر دول أخرى تمثل الأقاليم الفرعية الخمسة، وهي الكمرون، الجابون، ساوتومي، أثيوبيا، وموريشيوس، رواندا، بوتسوانا، موزمبيق، مالي، وتونس، وبذلك يكون كل إقليم ممثلاً بثلاثة أعضاء، وتعتبر اللجنة التنفيذية، هي السلطة العليا الموجهة لشؤون نيباد وإليها تسند مهام التخطيط للبرامج وتحديد الأولويات والسياسات في كل ما يتعلق بتنفيذ نيباد.

ب – لجنة التسيير Steering Committee: وتتكون من ممثلين شخصيين لرؤساء الدول الخمس المؤسسة، وتتولى وضع الشروط المرجعية للمشروعات والبرامج ومناقشتها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، كما تقوم بالإشراف على أعمال السكرتارية وتوجهها.

ج – الأمانة (السكرتارية) : وتتكون من عدد محدود من الموظفين المتفرغين وتتولى الأعمال الإدارية اليومية لنيباد، وتنسيق أعمال الخبراء الفنيين، وقد اتخذت لها بنك التنمية لجنوب أفريقيا A. B. S. Aفي بريتوريا مقرا لها.

د– آلية مراجعة النظراء African peer Review Mechanism (A. P. R. M)

ظهرت الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء نتاجاً لتوجهات دولية، تكشف اهتمام القوى الكبرى في العالم، لاسيما مجموعة الدول الثمانية / G8 التي تعهدت بتمويل مشاريع نيباد، وهي آلية أفريقية، تنضم إليها الدول الأفريقية طواعية، وتهدف إلى مراجعة التزام الدول الأفريقية بقواعد الحكم الرشيد وتبادل التجارب الناجحة في هذا المجال، وهي أكثر أجهزة المبادرة ابتكاراً، كما أنها أكثرها حساسية وإثارة للجدل، وقد جاء اكتمال مؤسسات وترتيبات الآلية في سنة 2003 ليحسم الجدل حول تضمين أبعاد الحكم السياسي في عمل الآلية، وليثير تساؤلات أخرى حول إمكانية فتح الآلية الطريق أمام ترتيب الأوضاع الداخلية في الدول الأفريقية، إذ تم في الاجتماع السادس للجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات في أبوجا مارس 2003، الإعلان عن أربع وثائق جديدة تعزيزاً لوثيقة آلية مراجعة النظراء الأساسية الصادرة في يوليو 2002، وهذه الوثائق الجديدة، هي[1] :

أ – مذكرة التفاهم: وتتعهد فيها الدول المنضمة إلي عضوية الآلية بالمساهمة في تمويلها، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مبادئها، وضمان مشاركة كافة الأطراف الداخلية في الاستفادة من التجارب الناجحة.

ب–**وثيقة تنظيم عمل آلية المراجعة:** وتفصل الوثيقة في بيان مؤسسات الآلية، ووظائف كل منها، وكيفية تقنينها واختيارها وتمويلها.

ج–**وثيقة الأهداف: المعايير والمؤشرات:** وتوضح مجالات الحكم الديمقراطية والحكم السياسي، وأسلوب الحكم، ومؤشرات قياس تقدم الدولة في تحقيق هذه المعايير.

د – مخطط التفاهم حول الدعم الفني لآلية المراجعة وزيادة فرقها: وتضمن حصانات أعضاء فريق المراجعة، وتشمل انتقالهم في الدولة، وتشاورهم مع كافة الأطراف الوطنية، والحفاظ على أمنهم. وتمر عملية التقييم والمراجعة بمراحل خمس، [2] تتم في **المرحلة الأولى** دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية وسياسات التنمية في الدولة محل المراجعة، وتتضمن **المرحلة الثانية**، قيام فريق المراجعة بزيارة الدولة المعنية للتفتيش والمتابعة، أما **المرحلة الثالثة**، فتتمثل في إعداد تقرير فريق المراجعة ومناقشة مسودة التقرير مع حكومة الدولة محل المراجعة، بغرض التحقق من دقة المعلومات، والأحكام الواردة فيه، ويتم إلحاق وجهة نظر الحكومة وتعليقاتها بالتقرير ليصبح جزءاً منه، وتبدأ **المرحلة الرابعة**، مع تقديم التقرير إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات المشاركة في الآلية لمناقشته، وتنتهي هذه المرحلة بقبول الرؤساء للتقرير في صورته النهائية، وما يتخذونه من قرارات في هذا الشأن، وفي **المرحلة الخامسة** والأخيرة، يودع التقرير في صورته النهائية الرسمية لدى المنظمات القارية والإقليمية والدولية. وفي الاجتماع السابع للجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات في أبوجا مايو2003، أعلن رسمياً عن انضمام خمس عشر دولة إلى الآلية وهي: [1]

الجزائر، بوركينا فاسو، الكاميرون، الكونغو، برازيل، أثيوبيا، الجابون، غانا، كينيا، مالي، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب أفريقيا، وأوغندا، ثم انضمت موريشيوس فيما بعد، وقد بلغ مجموع أعضائها في سنة 2004، طبقاً لمصادر وزارة الخارجية المصرية 24 دولة[2]. وتعمل الآلية من خلال هيئة، تتكون من: 5–7 أعضاء، ويشترط فيهم أن يكونوا أفارقة، ويتم اختيارهم لمدة أربع سنوات، باقتراح من اللجنة

الوزارية للآلية واعتماد من قادة الدول الأعضاء في الآلية، وفي اجتماع أبوجا المذكور ثم الإعلان عن الأعضاء الستة لهيئة الأمناء التي ستكون مسئولة عن نزاهة ومصداقية المراجعة، وهم: ادبيايوا ديدجي وماري اعينيك عن غرب أفريقيا، بيثوك سحبي جات عن شرق أفريقيا، ودوروثي نوجوحا عن وسط أفريقيا، وجالاساماشال، وكريسي سثالز عن الجنوب الأفريقي، ثم أضيف الجزائرى مراد مديسي عن الشمال الأفريقي. وهكذا يلاحظ توفر النيباد خلال فترة قصيرة على آليات وهياكل تنفيذية لم تتوفر لأية مبادرة سابقة، مما يخلع عليها قدراً كبيراً من الجدية، وإن كان الحقل العملي هو وحده الذي سيوضح مدى فاعلية هذه الآليات والهياكل التنظيمية في تجاوز العقبات التي تواجه الشراكة الأفريقية وبرامجها.

3) البرامج الموصوفة لتفعيل الأولويات القطاعية لمبادرة:

أ- **دعم الأمن والسلم:** اتفقت أجهزة النيباد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على خطة عمل موحدة لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة، تضمن إنشاء وتطوير نظام أفريقي للإنذار المبكر، والعمل على زيادة موارد صندوق السلام.

ب- **البنية الأساسية:** شُرع في تنفيذ بعض المشروعات المدرجة على قائمة خطة العمل قصيرة المدى التي اعتمدتها النيباد عام2002، كما جرى الاعداد للقائمة الثانية للمشروعات متوسطة وطويلة المدى، كما قام بنك التنمية الأفريقي، وهو الشريك الفني للنيباد بتأسيس صندوق خاص لتمويل إعداد دراسات الجدوى بمشروعات البنية الأساسية (Facility Infrastructure Projects Preparation) وذلك بتمويل من كندا، بمبلغ عشرة ملايين دولار كندي[1].

ج- **الزراعة:** حددت المبادرة آليات تنفيذ الشراكة الجديدة من خلال مشروعات الزراعة، وتشجيع القطاع الخاص والبنية التحتية والتكامل الإقليمي، وفي هذا الصدد، تعد الوثيقة (AU/MIN/AGRI2) الخاصة بالتصدي للأمن الغذائي والتحديات الزراعية، والوثيقة (AU/MIN/GRI/3) التي تعرض خطة العمل من أجل الزراعة في

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا أساساً لمناقشة ما الذي تستطيع أفريقيا فعله للتصدي لظاهرة الفقر ونقص التغذية [2].

وتأتي البرامج المقترحة في هاتين الوثيقتين ضمن إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية (AADP) الذي أعدته أمانة الشراكة الجديدة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وتوجه الشراكة المذكورة انتباه الحكومات الأعضاء إلى مجموعة واسعة من الإجراءات لإعادة إحياء الزراعة الأفريقية، كما أنها تقدم إطاراً للعمل المتجانس والتعاوني لمواجهة هذا الوضع، وتعرض الشراكة خمس فرص محددة لتحسين الزراعة في أفريقيا، وتشمل: [3] توسيع المساحة المزروعة بموجب النظم المستدامة لإدارة الأراضي والتحكم في المياه بطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتحسين البنية الأساسية الريفية، والطاقات المتصلة بالتجارة من أجل الوصول إلى الأسواق، وزيادة عرض الأغذية، وتقليل انتشار الجوع، وتحسين البحوث الزراعية، ونشر الثقافة، وتحسين التصدي للكوارث والطوارئ.

ولدى الشركة رؤية شاملة لتحسين القطاع الزراعي، تهدف إلى تطوير المساهمة لأكبر قطاع اقتصادي في أفريقيا، يتحقق في اعتماد القارة على نفسها في الإنتاج الغذائي. وتعرض الوثيقة رقم (AU/MIN/AGRI/3). استراتيجية الشراكة في القطاع الزراعي لدعم الاستجابة الأفريقية للأمن الغذائي والأزمة الزراعية، وتتحدد في: [1]

تحقيق تقدم اقتصادي عريض القاعدة، يمكن أن تساهم فيه القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل النفط، والمعادن، والسياحة، مساهمة فعالة، وهدف الشراكة بالنسبة لهذا القطاع هو إحداث تنمية تقودها الزراعة، وتقضي على الجوع وتقلل من حدة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وفتح الباب أمام توسع الصادرات، والرؤية المؤملة هي ان تكون القارة الأفريقية قادرة بحلول عام 2015 على بلوغ نسبة15% للأراضي الزراعية المروية، وتحقيق زيادة قدرها 92مليون دولار من الاستثمارات في الطرق الريفية، والقدرات المتصلة بالتجارة، لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتوفير

نحو37 مليون دولار للتشغيل المستمر والصيانة، وبلوغ الأمن الغذائي سواء من حيث توافر الأغذية أو إمكان دفع ثمنها، وضمان حصول الفقراء على غذاء كافٍ وتغذية مناسبة، وتحسين انتاجية الزراعة لتبلغ معدل نمو سنوي 6%، مع توجيه اهتمام خاص للمزارعين على نطاق صغير، والتركيز بصفة خاصة على النساء، ووجود أسواق ديناميكية في ما بين البلدان وبين الأقاليم، وإدماج المزارعين في اقتصاد السوق، وأن تصبح أفريقيا مصدراً للمنتجات الزراعية، وطرفاً فاعلاً في استراتيجية تنمية العلوم والتقانة الزراعية، واتباع أساليب انتاج سليمة، وإيجاد ثقافة الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد البيولوجية للأغذية والزراعة لتفادي تدهورها.

ثالثاً – المبادرة والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي: يعترف المقرر رقم (XXX V III) AH G / D EC. 160، الصادر في لوساكا في يوليو 2001 عن قمة الاتحاد الأفريقي، بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم أساسية للإتحاد الأفريقي، وبضرورة اشتراكها على نحو وثيق في صياغة وتنفيذ كافة برامج الاتحاد [2]. وقدمت معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية مساهماتها إلى قمة ما بوتو في البرتوكول الخاص بتنظيم العلاقات بين الاتحاد وهذه المجموعات، واتفقت معظم المساهمات المقدمة من التجمعات الاقتصادية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ما يتعلق بضرورة التأكيد من أن البرتوكول الجديد يوفر إطاراً فعالاً لتعزيز التعاون ومواءمة البرامج والسياسات فيما بين المجموعات الاقتصادية الأفريقية وبينها وبين الاتحاد الأفريقي، وقد جرى تصميم البرتوكول بصورة تسمح بتغطية كافة مجالات وأنشطة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بالإضافة إلى السلم والأمن ومسائل الجنسين [1].

بيد أن عمليات استكمال مؤسسات المبادرة قد كشفت عن حالة من التعقيد المؤسسي والتداخل والتكرار في مهام ووظائف المبادرة والإتحاد الأفريقي، وقد فسر بعض المحللين، محاولة جنوب أفريقيا قصر النيباد وآلية مراجعتها على المجالات

الاقتصادية فقط، على أنه محاولة توفيقية لتجنب التداخل بين مؤسسات المبادرة والإتحاد الأفريقي، غير أن رفض الدول المانحة لهذه المحاولة الجنوب أفريقية، وتصميمها على أن تصبح الأبعاد السياسية جزءاً هاماً من المبادرة وآلية مراجعة النظراء، أظهر مجدداً مدى الحاجة إلى التنسيق مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل الرسمي بين النيباد ومؤسسات الاتحاد الأفريقي والاتفاق على أن تكون هذه الإشكالية ضمن جدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو مابين 10 /12/ 2003 يوليو، وقد توصل الزعماء الأفارقة في القمة المذكورة إلى اتخاذ القرارات التالية:

1 – دمج النيباد في هيكلية مفوضية الإتحاد، واعتبار أمانة النيباد مكتباً تابعاً لمفوضيه الاتحاد الأفريقي يعمل خارج المقر الرسمي، وذلك خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ في يوليه 2003، وتقنين علاقات العمل بين مفوضيه الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد لاسيما، فيما يتصل بتنسيق البرامج ومواءمتها، وإنشاء آلية لكفالة التمويل المستدام للنيباد، بعد استكمال دمجها في الاتحاد الأفريقي.

2 – تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تقديم إسهامات طوعية لتمويل تشغيل النيباد وهياكلها خلال الفترة الانتقالية.

3 – دعوة المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم دعمه المعزز من أجل تنفيذ مشاريع النيباد، والطلب إلى اللجنة التنفيذية مضاعفة جهودها إلى اجتذاب شركاء إنمائيين جدد لأفريقيا من البلدان المتقدمة النمو، أو البلدان النامية على السواء.

وبذلك صارت النيباد جزءاً من الاتحاد الأفريقي، وأصبحت تتعاون مع هياكله في مجالات العلوم والتكنولوجيا والسياحة، وتوائم برامجها مع المؤسسات الاتحادية وخططها وفقاً لإعلان موبوتو المذكور.

رابعاً - الدعم الدولي للنيباد: تعددت الأطر والمؤسسات الداعمة للمبادرة، وكان من أهم هذه المؤسسات: مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، والاتحاد الأوروبي، ودول أوروبا الشمالية، والأمم المتحدة.

1- **الأمم المتحدة:** حظيت النيباد بدعم واضح من المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وهو ما تجسد في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/Res/57/2 وقرارها بشأن النيباد رقم A/Res/57/7 اللذان يؤكدان مساندة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ النيباد، ويوصيان بتفعيلها إطار عمل لتعزيز تنمية أفريقيا من خلال المجتمع الدولي [1].

وفي هذا السياق، عززت الأمم المتحدة خطة للتغيير، هي الخطة ذات الرقم A/Res/57/300 وقد أعلنت فيها تأييدها لقرار الأمين العام بخصوص إنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن أفريقيا، وتكليفه بتنسيق دعم الأمم المتحدة للقارة، وتقديم تقارير بشأنها، وتنسيق الأنشطة الدعوية العالمية تعزيزاً للنيباد [2].

وقامت خطوات تنفيذية على طريق التعاون بين النيباد والأمم المتحدة بموجب الخطة المذكورة فيما يعرف بمجالات التركيز الخمسة لوكالات الأمم المتحدة التي أرستها الأمم المتحدة بغية تحقيق التفاعل المطرد وتفعيل التعاون والتآزر بشأن مجالات التركيز الخمسة المقررة وهي [3]:

1 – تنمية الهياكل السياسية في قطاعات المرافق الصحية ومياه الشرب والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2 – الحكم الرشيد والسلم والأمن.

3 – الزراعة والوصول إلى الأسواق.

4 – البيئة والسكان والتوسع الحضري.

5 – تنمية الموارد البشرية والعمالية، وفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز. وهناك محافل دولية أخرى تدرج النيباد على قائمة أولوياتها، مثل [1] مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية في أفريقيا تيكاد:

Tokyo International Conference on African Development [TICAD]

والائتلاف الدولي من أجل أفريقيا Global Coalition For Africa ومنتدى المشاركة مع أفريقيا Africa partnership Froum.

2- **مجموعة الدول الثماني الصناعية:** كانت مجموعة الدول الثماني الصناعية الإطار الأساسي الذي توجه إليه القادة الأفارقة لتقديم الدعم والتمويل لهذه المبادرة الجديدة، فقد عبر قادة مجموعة الدول الثماني عن دعمهم الكامل لحظة نيباد عندما عرضت عليهم في قمة جنوه يوليو2001، وقد نصت قرارات القمة المذكورة على تعيين ممثل شخصي لكل دولة من الدول الثمان يكون على مستوى رفيع من الكفاءة والخبرة، وتكون مهمته التنسيق مع الزعماء الأفريقيين المعنيين من أجل وضع خطة عمل لتنمية أفريقيا يتم طرحها للمناقشة والتصديق خلال قمة الثماني في كندا 2002 (2).

وإن حملت قمة الثماني في كندا عبارات مليئة بالتأييد لمبادرة نيباد، فإن الدعم المالي الذي قررت الدول الصناعية الكبرى تقديمه لم يرق مطلقاً إلى مستوى طموحات الزعماء الأفارقة والمقدر بحدود 64 بليون دولار سنوياً، إذ تقرر دعم المبادرة بستة بلايين دولار من الاستثمارات السنوية، وتركت خطة العمل التي وضعتها الدول الثماني، مسألة تحديد مستوى المساعدات رهناً برؤية كل دولة تجاه مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية، ومكافحة الفساد (3).

خامساً - ليبيا والمبادرة: تبنت دول الشمال الأفريقي مواقف متباينة من المبادرة، ففي حين تحمست لها دول، مثل: مصر والجزائر، وهي من الدول الخمس المؤسسة للمبادرة والمسئولة عن أحد ملفاتها، وقفت منها دول أخرى موقف معارض أو متريث في البداية، وفيما يتعلق بالموقف الليبي فقد تابعت ليبيا أنشطة مبادرة النيباد منذ انطلاقها، وأدركت منذ الوهلة الأولى أن هذه المبادرة قد تشكل ازدواجية في العمل الأفريقي والانتماء بينها وبين عصريها الاتحاد الأفريقي، لاسيما أن ليبيا هي راعية الاتحاد الأفريقي، لذلك كانت تتوجس أن تكون المبادرة محاولة لفك القاطرة

الاقتصادية عن القطار الأفريقي، فلم تقدم على الانضمام الفوري للمبادرة والمشاركة فيها وتأييدها، ومن هذا المنطلق بدا للمحللين والمراقبين أن ليبيا لا تؤيد المبادرة، ويبدوا أن الموقف الليبي كان موقفاً متريثاً بشأن المبادرة، ويرجع ذلك إلى السببين التاليين: [1]

1 – ليبيا هي الراعي الأساسي لمشروع الاتحاد الأفريقي الذي بدت النيباد وكأنها منفصلة عنه بهياكلها ومؤسساتها الخاصة حتى تم دمجها في مؤسسات الاتحاد الأفريقي في قمة مابوتو 2003 وكان لليبياد دور بارز في هذا الشأن.

2 – الإطار الفكري الذي تضمنته المبادرة ومبادئها، وهي المبادئ ذاتها التي طالما رفضت ليبيا محتواها الغربي، وترى أن هذه القيم والمعايير الغربية تتعارض مع النظم والقيم الأفريقية، وهي مصممة أساساً للمجتمعات الغربية ولا تصلح للتطبيق في المجتمعات الأفريقية، من مثل: الأحزاب السياسية، والديمقراطية البرلمانية والانتخابات وتداول السلطة وغيرها مؤكدة أن أفريقيا لها تنظيماتها القبلية والعائلية غير المتوافقة مع القيم الغربية وهو ما يعني خصوصيتها في هذا الشأن، إضافة إلى تدني الوعي الشعبي بالمبادرة في كافة الدول الأفريقية مثلما لاحظت القيادة الليبية ذلك وأكدته خلال استقبالها لقيادة جمهورية جنوب أفريقيا.

ثم تبين للدبلوماسية الليبية أهمية انضمامها للنيباد لذلك، شاركت ليبيا بأعلى وفد لها في اجتماع اللجنة الرئاسية للنيباد الذي عقد بمدينة دوربان خلال شهر ناصر 2002، وتقرر في هذا الاجتماع قبول ليبيا عضواً في اللجنة الرئاسية ولجنة التسيير بعد موافقة مصر وتونس والجزائر لتكون ليبيا بذلك الدولة الرابعة عن شمال أفريقيا، كما أصبحت رسمياً جزءاً من المبادرة[1]. وقد تبلورت فكرة انضمام ليبيا إلي مبادرة النيباد نتيجة لمجموعة من الأسباب والمعطيات الاقتصادية والسياسية، ومن أهمها، ما يلي[2] :

1- زوال المفاهيم السياسية التي كانت سائدة حول دور الدولة القطرية في تحقيق رفاهية الشعوب في ظل سيادة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

2- حاجة ليبيا إلى الاندماج في تجمع اقتصادي أفريقي متقدم، لاسيما وأن التجمعات التي تنتمي إليها كاتحاد المغرب العربي لم ترق إلى المستوى الذي يؤهلها لتأدية دورٍ اقتصادٍ تكاملٍ على المستوى الإقليمي.

3- تفعيل المبادرة من داخلها وتوجيهها نحو الأهداف الأفريقية، أفضل من نقدها من خارجها، وجعل المبادرة أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الأفريقية.

4- مواكبة الرغبة الدولية والأفريقية في تأييد المبادرة ودعمها، والاعتماد عليها كأساسٍ لعملية التنمية المستدامة في القارة.

وكانت أول مشاركة لليبيا كعضو في اللجنة الرئاسية للنيباد واللجنة التنفيذية في اجتماع أبوجا بتاريخ 9 / 3 / 2003، كما وجهت الدعوة لليبيا لتعيين ممثل شخصي للأخ قائد الثورة لحضور الاجتماع الأول لمنتدى الشراكة في أفريقيا (APF) Africa Partenrship Forum في باريس بتاريخ 10/ 11/ 2003 بحضور الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ورئيس مفوضيه الاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، لفتح حوار موسع بين النيباد والدول الصناعية ولكن ليبيا لم تشارك في الاجتماع المذكور [3] بيد أنها استضافت في إطار المبادرة الاجتماع الأول لوزراء القمة الأفارقة في أبريل 2003، كما سعت إلى تقديم مشروعاتها ذات الأولوية للنيباد من خلال تجمع س ص على النحو التالي[4]

- الطريق البري: ليبيا – النيجر – تشاد، وليبيا – السودان – ارتريا.
- السكة الحديدية: مصر – ليبيا – تونس – الجزائر – موريتانيا، ليبيا – النيجر – تشاد.

وقد جاء في تقييم الإدارة الاقتصادية للموقف الليبي من النيباد ما يفيد نجاح الدبلوماسية الليبية في تمرير وجهة نظرها باحتضان الاتحاد الأفريقي للمبادرة، كما

مكنها حصولها على عضوية لجنة التسيير واللجنة الرئاسية من رصد ومتابعة أنشطة النيباد، وفي الجانب الآخر، تمكنت ليبيا من اعتماد مشاريع هامة ضمن قائمة أولويات التنفيذ، أما عن علاقة ليبيا بآلية مراجعة النظراء، فترى الإدارة أن هناك حاجة للتقدم خطوة أخرى للانضمام إلى الآلية حتى، يمكن متابعة نتائج نشاطها لاسيما، وأن ليبيا تتميز بتطبيق نظام سياسي يرتكز على الديمقراطية المباشرة، وأن اقتصادها لم يكن محل انتقاد أو إصلاح لعدم اعتماده على موارد خارجية، وبالتالي فإن عملية المراجعة التي ستخضع لها ليبيا في حالة انضمامها لآلية المراجعة ستكون شكلية [1].

ويرى الباحث آن من الممكن استنادا إلى أهداف الآلية طرح النظرية العالمية الثالثة ضمن برامج الآلية بوصفها إحدى التجارب الديمقراطية الأفريقية الرشيدة المطبقة مند سنة 1977، قبل أن يطرح نهج الإصلاح من الخارج الأفريقي، حتى تصبح أحد الروافد الداعمة لقيم المبادرة في الديمقراطية والحكم الرشيد وبهذا، يمكن أن تقدم ليبيا نفسها إلى الدول الأفريقية باعتبارها نموذجا يحتذي به في الديمقراطية والحكم الرشيد، كما يمكن مبادلته مع الدول الأفريقية الأخرى، وعلى المستوى الاقتصادي، يمكن الاستفادة من توجهات الدولة النظرية في الاشتراكية لاسيما، أن تجربتها في الشراكة الاستثمارية مع الدول الأفريقية تعد أنجح النماذج في الشراكة الاقتصادية جنوب جنوب على المستوى الثنائي.

سادساً - تقييم المبادرة: لم تحظ مبادرة النيباد حتى الآن باهتمام يعتد به على كافة المستويات الرسمية والشعبية، وفي المحافل الأفريقية التي طرحت فيها المبادرة للمناقشة والحوار، تباينت ردود الفعل تجاهها، ما بين التأييد الكامل والقبول المتحفظ، والمعارضة القوية.

ويرى مؤيدو المبادرة امتلاكها لعناصر النجاح التي ينبغي توفرها في أي برنامج أفريقي شامل للنهضة والتنمية، وهي من وجهة نظر هؤلاء، مبادرة أفريقية خالصة،

ويرون في صياغتها للعلاقة الأفريقية مع الدول المتقدمة المبنية على أساس المشاركة وليس المعونة الخطة التفضيلية العملية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أهمية ما تحمله المبادرة من أهداف، وما تكرسه وثائقها من مبادئ، فإنها قد تعرضت للعديد من الانتقادات من قبل المحللين الأفارقة، ومن أهمها: [1]

1- غياب المشاركة الشعبية في تشكيلها وصياغتها، فهي مبادرة فوقية ومشروع نخبوي علوي، صاغها بعض الرؤساء الأفارقة، ولم يشارك المجتمع المدني الأفريقي وقطاعاته في إعداد وثائقها.

2- لم تقدم المبادرة حلاً للظواهر والنتائج السلبية للعولمة. كما تبنى خطابها التنموي النمط الليبرالي الجديد المتضمن أصوليه السوق، وتحديد دور الدولة وتقليصه في التنمية

3- وجهت انتقادات عديدة لعمل آلية النظراء، وكانت أشد تلك الانتقادات، هي كونها تعتمد في النهاية على تقدير وقرار القادة الأفارقة حول ما إذا كانت الدولة الأفريقية الخاضعة للمراجعة قد ألتزمت بمبادئ الحكم الرشيد أم لا، وهذا ما يجعل عملية المراجعة تحمل تناقضاً أساسياً، لأنها تجعل من رؤساء الدول والحكومات الحكم والطرف الذي يخضع للمراجعة في الوقت نفسه.

4- تبدو المبادرة مفرطة في الطموح بشكل يشكك في واقعيتها، ويشار في هذا الشان إلى معدل النمو الاقتصادي الكلي الذي استهدفته والذي يناهز7% سنوياً، وهو ما لايتناسب مع ماحققته القارة في السنوات الأخيرة من نمو اقتصادي، كما كانت النيباد من وجهة نظر بعض المحللين الاقتصاديين بعيدة عن الواقع الأفريقي في تقدير الموارد الاستثمارية الهائلة اللازمة لبرامجها في ظل الإطار الراهن للتمويل والتنمية [2]

5- هناك غموض مثيرٌ للقلق في علاقة النيباد بالاتحاد الأفريقي حتى، مع إدماج المبادرة في أجهزة الاتحاد، فلا توجد حتى الآن علاقة تنظيمية واضحة بين المنظمتين، لا بل هناك خشية من تداخل الاختصاصات وازدواج العمل بين أجهزة الاتحاد،

خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان المتخصصة، وآلية منع الصراعات، وكذلك أمانة الاتحاد، وبين أجهزة النيباد واختصاصاتها، فما زالت العلاقة بين هذه الأجهزة جميعاً غير واضحة من الناحيتين الهيكلية والوظيفية، وإن كان ذلك يبدو مفهوماً في هذه المرحلة الانتقالية، فإن الحاجة غدت ملحة إلى وضع أسس جديدة لتنظيم العلاقة هيكلياً ووظيفياً بين النيباد والاتحاد الأفريقي [1].

6- علت أصوات أفريقية رافضة للنيباد وداعية لإسقاطها، لكونها لا تحقق الآمال والطموحات الأفريقية في التنمية المستقلة والاعتماد على النفس، لا بل ترمي بأفريقيا في براثن الاسغلال الرأسمالي العالمي، ومن أهم ما يثيره المعارضون هو التشكيك في الهوية الأفريقية للنيباد، وتبنيها الإطار الفكري النيوليبرالي الذي تروج له الدول الغربية المتجسد في برامج التكيف الهيكلي المفروض من جانب المانحين.

وعلى الرغم من أهمية تلك الانتقادات والنواقص، فإن القراءة الموضوعية للنيباد توضح أن المبادرة تحمل العديد من الجوانب الإيجابية، وهو الأمر الذي يحمل دول القارة الأفريقية بصفة عامة ودول الشمال الأفريقي بصفة خاصة على الاهتمام بها، ومن هذه الجوانب الإيجابية: ، المشروعات الخاصة بالشمال الأفريقي في المبادرة الهادفة إلى دعم التعاون والتكامل بين دول الشمال الأفريقي فيما بينها من جهة، وبين الدول الأفريقية جنوب الصحراء من جهة أخرى، ومن أمثلة ذلك بالإضافة إلى الخطوط الحديدية والطريق البرية التي أشرنا إليها أنفا، مشروع خط الغاز الذي يربط بين نيجيريا والجزائر، وأخر بين تونس وليبيا، وثالث بين الجزائر وأسبانيا، هذا فضلاً عما أحرزته النيباد من تقدم في المجالات المتصلة بالزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتأسيساً على ذلك، فإن ليبيا التي أصبحت عضواً رئيساً في النيباد مدعوة لتفعيل برامج النيباد التنموية والإصلاحية، والدأب على التعريف بها وتوعية فئات المجتمع وقطاعاته بأهمية المبادرة على الصعيدين القطري والإقليمي.

خاتمة وعلي الرغم من أن هذا البحث تناول موضوعاً عصرياً شائكاً، لا تزال أحداثه تتشكل، ولم تحسم بعد إشكاليا ته النظرية، ولم تتأطر كامل آلياته العملية، فإن الباحث أمكنه الخروج ببعض النتائج الأولية، منها:

1- تجاوب أفريقيا مع متغيرات النظام الدولي الجديد في شكل تجمعات إقليمية اقتصادية، استهدفت تحقيق التكامل الإقليمي ومواجهة تحديات العولمة، نالت حظاً من النجاح والفشل.

2- جاءت مبادرة النيباد نتاجاً لإخفاق تجارب التكامل الإقليمي السابقة، لتطرح رؤية تكاملية تنموية أفريقية معبرة عن واقع القارة وطموحاتها المستقبلية.

3- حظيت المبادرة بتأييد دولي وأفريقي، لاسيما بعد دمجها في الاتحاد الأفريقي ومؤسساته.

4- تمثل المبادرة أداة هامة للتواصل بين أقسام القارة وشركاء التنمية في العالم.

5- جاء انضمام ليبيا للمبادرة معززاً للمشاريع الهامة التي تنفذها ودافعاً للمبادرة للسير في النسق الأفريقي العام.

6- يجب مطابقة المبادرة مع الواقع الأفريقي، بحيث تعتمد عملية التنمية بالأساس على الموارد الأفريقية، إذ لا يمكن أن يأتي خلاص أفريقيا الاقتصادي من مستعمريها السابقين، كما لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة بالاعتماد الكلي على المساعدات والمنح، لكن تحقيق هذا الهدف أيضاً لن يكون بمنأى عن المجتمع الدولي.